الأمم المتحدة

A/62/549

الجمعية العامة

Distr.: General
19 November 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١١٤ (ح) من جدول الأعمال

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى:

تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

تعيين أعضاء في وحدة التفتيش المشتركة

مذكرة من رئيس الجمعية العامة

١ - كما أُشير إليه في الفقرة ٢ من مذكرة الأمين العام (A/62/174) المؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، يتعين على الجمعية العامة أن تقوم في دورتها الحالية بتعيين عضو في وحدة التفتيش المشتركة لملء الشاغر الذي نجم عن استقالة المفتش خوان لويس لارابوري (بيرو) ابتداء من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. ووفقا للفقرة ٢ من المادة ٤ من النظام الأساسي، سيكون تعيين هذا الشخص لمدة كاملة. وقررت الجمعية العامة بموجب مقررها ٤٠٢/٦٢ المؤرخ ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ أن تبدأ فترة عضوية الشخص المعين لملء الشاغر في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، من أجل المواءمة بين فترة عضويته وفترة عضوية المفتشين الآخرين.

٢ - ووفقا للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة (انظر A/62/174)، قرر رئيس الجمعية العامة، بعد التشاور مع المجموعة الإقليمية المعنية، أنه ينبغي أن يطلب من بيرو اقتراح اسم مرشح ليحل محل السيد لارابوري (انظر المرفق الأول).

٣ - ووفقا للفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ينبغي أن تتوافر لدى المرشح الخبرة في ميدان واحد على الأقل من الميادين التالية: الرقابة، ومراجعة الحسابات، والتفتيش، والتحقيق، والتقييم، والشؤون المالية، وتقييم

041207 041207 07-60469 (A)

المشاريع، وتقييم البرامج، وإدارة الموارد البشرية، والشؤون التنظيمية، والإدارة العامة، والرصد و/أو الأداء البرنامجي، إضافة إلى توافر المعرفة بمنظومة الأمم المتحدة وبدورها في العلاقات الدولية.

٤ - وأجرى رئيس الجمعية العامة المشاورات المطلوبة في الفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك مشاورات مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق. ونرفق بهذه المذكرة الردين الواردين من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومن الأمين العام على رسالتين متطابقتين ووجههما إليهما رئيس الجمعية العامة في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (انظر المرفقين الثاني والثالث).

٥ - وبعد استكمال المشاورات المطلوبة، يشرف رئيس الجمعية العامة أن يقدم إلى الجمعية العامة المرشح التالي لتعيينه عضوا في وحدة التفتيش المشتركة لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢:

السيد إنريكِه رومان - مورَي (بيرو).

المرفق الأول

[الأصل: بالإسبانية]

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أتوجه إليكم بالإشارة إلى ما قررته الجمعية العامة، برئاستكم، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بأن تطلب من بيرو تقديم مرشح ليحل محل السيد خوان لويس لارابوري عضوا في وحدة التفتيش المشتركة لفترة كاملة تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ٤ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة.

وفي هذا الصدد، يشرفني أن أبلغكم أن حكومة بيرو قررت ترشيح السفير إنريكِه رومان – مورَي لمنصب المفتش في وحدة التفتيش المشتركة. وتجدون طيه السيرة الشخصية للسفير إنريكِه رومان – مورَي (انظر التذييل).

(توقيع) خورخه **فوتو – برنالس**
السفير،
الممثل الدائم

التذييل

[الأصل: بالإسبانية]

السيرة الشخصية

إنريكِه رومان – مورَي

المنصب الحالي: سفير فوق العادة ومفوض بيرو لدى جمهورية كوبا

الجنسية: بيروفي

المهنة: دبلوماسي محترف، سفير في السلك الدبلوماسي لجمهورية بيرو

وُلد السفير إنريكِه رومان – مورَي في مدينة الكاياو، بيرو، وتابع دراسته الثانوية في ليما وواشنطن العاصمة، ودراسته الجامعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبيرو والمكسيك. وهو خريج في العلاقات الدولية، إذ حصل على درجة الماجستير في العلاقات الدولية من أكاديمية الدراسات الدبلوماسية في بيرو، ودرجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة المكسيك الإيبيرية – الأمريكية، وعلى درجة الدكتوراه الفخرية في القانون الدولي من جامعة القانون الدولي المكسيكية. وهو دبلوماسي في السلك الخارجي لجمهورية بيرو، وتخرج عام ١٩٧٠ من أكاديمية الدراسات الدبلوماسية في بيرو.

الخبرة المهنية

البعثات الدبلوماسية في الخارج

خلال حياته العملية، عمل في سفارات بيرو في:

- سويسرا، سكرتير ثالث، ١٩٧١-١٩٧٣؛
- كندا، سكرتير ثاني، ١٩٧٣-١٩٧٥؛
- إيطاليا، سكرتير ثاني وسكرتير أول، ١٩٧٥-١٩٧٧؛
- جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية، قائم بالأعمال، ١٩٧٩-١٩٨١؛
- بوليفيا، قنصل بيرو العام، ١٩٨١-١٩٨٥؛
- جمهورية مصر العربية، مستشار، ١٩٨٥-١٩٨٧؛
- المكسيك، مستشار وزاري ووزير، ١٩٨٩-١٩٩٣.

في وزارة الشؤون الخارجية في بيرو

من بين مختلف المناصب التي شغلها ما يلي:

- رئيس إدارة السيادة البحرية. الشعبة العامة للشؤون السياسية والدبلوماسية؛
- رئيس إدارة أمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي في الأمانة الفرعية للشؤون الثنائية؛
- نائب مدير ثم مدير شؤون أفريقيا والشرق الأوسط في الأمانة الفرعية للسياسة الخارجية؛
- مدير مكتب نائب الوزير والأمين العام للشؤون الخارجية؛
- مستشار خاص لوزارة الشؤون الخارجية في مجال المسائل المتعددة الأطراف؛
- مستشار خاص لوزارة الشؤون الخارجية في مجال مسائل نزع السلاح والأمن؛
- طوال حياته العملية، مثّل بلده في العديد من المؤتمرات والمناسبات الدولية، وخصوصا على الصعيد المتعدد الأطراف. وفي عام ٢٠٠٤، رشحته بيرو لمنصب المدير العام لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومقرها فيينا، النمسا.

في المنظمات الدولية

الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية

نظرا لكونه المرشح الرسمي لبيرو، انتخبه المؤتمر العام الثالث عشر لمنظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، عام ١٩٩٣، لفترة ولاية مدتها أربع سنوات. ونتيجة لنجاحه في إدارة الوكالة، وفي عملية لم يسبق لها مثيل بالنسبة لها، قام المؤتمر العام الخامس عشر، الذي انعقد في مكسيكو في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٧، بانتخابه بالتزكية لذلك المنصب لفترة ثانية. وتركزت المهمة الدولية الرفيعة التي اضطلع بها السفير إنريكِه رومان – مورَي خلال فترتي ولايته بشكل رئيسي في المجالين التاليين:

في المجال السياسي: عند انتخابه، كانت عضوية الوكالة تتألف من ٢٤ دولة من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقط. وباتخاذه الولاية التي أناطته بها الوكالة أساسا لإدارته الشخصية، تمكّن من تحقيق انضمام جميع دول المنطقة إلى الوكالة، وبذلك تمت مشاركة بلدان هامة في المجال النووي، مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي (البلدان التي انضمت إلى المعاهدة عام ١٩٩٤) وكوبا التي وقّعت على المعاهدة والتعديلات المدخلة عليها عام

١٩٩٥. وقد تحقق أيضا الانضمام الكامل لباقي البلدان في منطقة البحر الكاريبي إلى معاهدة تلاتيلولكو قبل عام ١٩٩٧.

وفي المجال الإداري: كان همه الشاغل هو الاضطلاع بإدارة متوازنة وفعالة للمساهمات المقدمة من البلدان الأعضاء، وإدارة الميزانية العامة للوكالة والإشراف على الإدارة العادلة لمواردها البشرية. وخلال فترة ولايته، نفذ برنامج عمل طموح توخى التقشف المالي والإدارة الملائمة للموارد البشرية. وقد اعترفت مختلف المؤتمرات العامة للوكالة بنجاح إدارته.

وبصفته الأمين العام لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، شارك كمتحدث في مناسبات عديدة، منها:

- الجمعية العامة للأمم المتحدة؛
- الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية؛
- المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- الاجتماعات التحضيرية ومؤتمري استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتمديدها عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠؛
- مؤتمري القمة للأمريكتين عام ١٩٩٤ و ١٩٩٨؛
- الاجتماع التذكاري الخاص للجمعية العامة بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة؛
- جمعية الأمم المتحدة للألفية عام ٢٠٠٠؛
- حفل فتح باب التوقيع على معاهدة بليندابا التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (القاهرة، مصر، ١٩٦٦)؛
- المؤتمر الأول لتيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (فيينا، ١٩٩٩).

وشارك السفير إنريكِه رومان – مورَي، بصفته خبيرا دوليا، في المناسبات الهامة التالية:

- المؤتمر الدولي المعني بآفاق وإمكانيات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى (طشقند، أوزبكستان)؛

- مؤتمر بشأن تدابير بناء الثقة في جنوب آسيا (كولومبو، سري لانكا)؛
- الاجتماع الإقليمي لنزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ ''المفاهيم الأمنية في عالم متغير'' (أولانباتار، منغوليا)؛
- الحلقة الدراسية الدولية بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية (أوبسالا، السويد)؛
- العديد من المناسبات الدولية الأخرى التي يغلب عليها الطابع الأكاديمي، وخصوصا في مجال نزع السلاح.

وقام السفير إنريكِه رومان – مورَي بتنظيم وتنسيق والمشاركة كمحاضر في:

- الحلقة الدراسية التي عقدتها وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية بشأن ''معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية: منظور أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي'' (كانكون ، المكسيك، ١٩٩٥)؛
- حلقه دراسية بشأن ''نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية'' (كينغستون، جامايكا، ١٩٩٦)؛
- حلقة دراسية بشأن ''المناطق الخالية من الأسلحة النووية في القرن المقبل'' (مكسيكو، ١٩٩٧)؛
- حلقة دراسية عن ''نزع السلاح والأمن: خطة جديدة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للألفية القادمة'' (ليما، بيرو، ١٩٩٩)؛
- كما شارك كضيف محاضر على أساس شخصي في العديد من الحلقات الدراسية الدولية واجتماعات المائدة المستديرة في منتديات أكاديمية وجامعية في الأمريكتين وأوروبا وآسيا وأفريقيا.

في منظومة الأمم المتحدة

نائب الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح ومدير فرع إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف

عينه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، في هذا المنصب بعد إجراء مشاورات رسمية مع الدول الأعضاء والحصول على الموافقة الضمنية للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وذلك اعتبارا من ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وفي الوقت نفسه، عينه الأمين العام للأمم المتحدة مديرا لفرع إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف، ولفرع أمانة مؤتمر نزع السلاح وخدمات الدعم لاجتماعاته، جنيف، سويسرا، اعتبارا من التاريخ نفسه. وخلال فترة شغله لهذين المنصبين التي دامت خمس سنوات وقبل استقالته طواعية منهما، تركز عمله بشكل رئيسي في الميدانين المحددين التاليين:

- في الميدان السياسي، في حين كان يسدي المشورة إلى الأطراف، أشرف على إعداد الوثائق الفنية الرامية إلى تحديد المشاكل ووضع مشاريع وإجراءات جديدة من أجل تسوية المسائل السياسية الحساسة التي تواجه مؤتمر نزع السلاح، وحدد مسارات للعمل، وأجرى مشاورات وكان له تأثير بالغ على عملية المفاوضات؛ ومثّل الأمين العام للأمم المتحدة ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، بناء على طلبهما؛ وأقام اتصالات رفيعة المستوى مع البعثات المعتمدة في جنيف ومع رؤساء مختلف الوكالات الدولية في جنيف وفي مقار أوروبية أخرى، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) المعنية بموضوع نزع السلاح والأمن الدولي.
- في الميدان الإداري، تولى الإشراف على فرع إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في جنيف وإدارته، ووضع مبادئ توجيهية لإعداد الخطط المتوسطة الأجل لإدارة شؤون نزع السلاح، ووضع ميزانيات لفترات السنتين وإدارتها، وإدارة الموارد البشرية التابعة له، مع التركيز بشكل خاص على عمليات تقييم الأداء، وأشرف على برنامج الأمم المتحدة للزمالات بشأن نزع السلاح وأداره، كما اضطلع بمهام إدارية أخرى مرتبطة بولايته الدولية الرفيعة المستوى. ولتحقيق ذلك، شارك في حلقات دراسية متنوعة وبرامج تدريبية ومحاضرات حول مختلف الآليات الإدارية والتنظيمية لمنظومة الأمم المتحدة.

وفي سياق اضطلاعه بالمسؤوليات السالفة الذكر، طلب إليه أيضا تمثيل الأمين العام للأمم المتحدة، بوصفه:

- الأمين العام لمؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية (جنيف، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)؛
- الأمين التنفيذي للاجتماع الرابع للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية أوتاوا) (جنيف، أيار/مايو ٢٠٠٢)؛
- الأمين التنفيذي للاجتماع الخامس للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية أوتاوا) (بانكوك، تايلند، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣)؛

- الأمين التنفيذي للمؤتمر الأول لاستعراض معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية أوتاوا)، المعروف بمؤتمر قمة نيروبي، الذي عُقد في نيروبي، كينيا، في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وقد عينه في ذلك المنصب الأمين العام للأمم المتحدة بناء على طلب رسمي من الدول الأطراف في الاتفاقية؛
- الأمين التنفيذي للاجتماع السادس للدول الأطراف في معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية أوتاوا) (زغرب، كرواتيا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)؛
- ومثّل أمانة مؤتمر نزع السلاح، فحضر في جنيف الاجتماعات السنوية للمجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

وظائف أخرى والعضوية في الرابطات

بالإضافة إلى ذلك، كان السفير رومان – مورَي، بصفته الشخصية وكخبير دولي، عضوا في المنظمة غير الحكومية المدعوة ''برنامج تعزيز عدم الانتشار النووي''، حيث كان الممثل الوحيد لأمريكا اللاتينية.

وقد منحته أكاديمية القانون الدولي المكسيكية درجة الدكتوراه الفخرية في القانون الدولي، وهو عضو نشط في هذه الأكاديمية منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧.

وبصفته الشخصية، كان عضوا في مجلس إدارة تحالف المحامين من أجل الأمن العالمي، ومقره واشنطن العاصمة.

وهو عضو، بحكم منصبه، في رابطة بيرو لمؤسسي الاستقلال والمؤهلين من المدافعين عن الأمة، في ليما، بيرو.

وقد كتب عدة مقالات صدرت في منشورات دولية. وهو يجيد اللغات الإسبانية والانكليزية والفرنسية والإيطالية ويتحدث أربع لغات أخرى. وهو متزوج من السيدة آنا ماريا كاريليو أوربيغوسو وعنده خمسة أطفال (إنريكه، ماريا دي فاطمة، ماريا باولا، آناغوادالوبه، آنالورديس).

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى رئيس الجمعية العامة

يشرفني أن أكتب إليكم ردا على رسالتكم المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بشأن ترشيح حكومة بيرو للسيد إنريكِه رومان – مورَي لعضوية وحدة التفتيش المشتركة لإكمال الفترة المتبقية من ولاية السيد خوان لويس لارابوري (بيرو)، الذي قدم استقالته اعتبارا من ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

أود إبلاغكم، بصفتي رئيس المجلس الاقتصادى والاجتماعى، ووفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، أنني قمت باستعراض مؤهلات المرشح المقترح، ويسرني أن أبلغكم بموافقتي الكاملة على الاقتراح المتعلق بترشيح السيد رومان – مورَي (بيرو).

(توقيع) داليوس **تشيكوليس**
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المرفق الثالث

رسالة مؤرخة ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق

أتشرف بالإشارة إلى رسالتكم المؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ المتعلقة باقتراح تعيين مفتش جديد في وحدة التفتيش المشتركة.

وفقا للفقرة ٢ من المادة ٣ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، وبعد إجراء مشاورات مع أعضاء مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، يسرني أن أعلمكم أنني، بصفتي رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، أوافق على تعيين السيد إنريكِه رومان - مورَي (بيرو) لفترة خمس سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

(توقيع) **بان** كي - مون